



خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الرابعة من الولاية التشريعية الثامنة

الرباط - الجمعة 8 أكتوبر 2010

” (الحمد لله، والصلوة والسلام على من لا نبي بعده) ”

السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين،

نتولى رئاسة افتتاح هذه السنة التشريعية، في سياق مكبوع بإرادتنا الحازمة، لإعطاء دفعة قوية للدينامية الإصلاحية، المادفة لاستكمال بناء النموذج التنموي المغربي المتميز؛ وذلك في تجاوب عميق، مع تطلعات شعبنا الوفي.

هدفنا الأسمى، توحيد تقدم بلادنا، وصيانة وحدتها، وضمان المزيج من مقومات العيش الكريم لمواطنينا، بمنجزات تنموية؛ لا نفرق بين مشاريعها الكبرى والمتوسطة والصغرى؛ اعتبارا لخدمة كل منها للوطن والمواطنين، ولإسيما الشباب والفتات، والجهات المعوزة.

منهجنا في ذلك، سيادة القرب والمشاركة، القائمة على تعبئة كل الصاقات، والصلاق شتى المبادرات، والتفعيل الأمثل لكل المجالس المنتخبة، التي يتبوأ فيها البرلمان مكانة الصدارة.

بيد أن هذه المكانة النيابية المتميزة، تسائل الجميم: إلى أي مدى ينهض البرلمان بدوره كاملا، كرافعة ديمقراطية لنموذجنا التنموي؟

وإذا كان من الإنصاف تقدير ما أسفرت عنه جهودكم، من حصيلة تشريعية إيجابية؛ فإن لمصوحنا، ومصوح شعبنا العزيز، يخل هو الارتقاء بمجلسي النواب والمستشارين، مؤسسة وأعضاء، ليكونا في صلب هذه الدينامية الإصلاحية.

+ فعلى مستوى المؤسسة البرلمانية، سبق في أول خطاب لنا أمامها، التأكيد على أن تحسين أداء البرلمان، يقوم على اعتبار مجلسيه برلمانا واحدا بغرفتين، وليس برلمانيين منفصلين.



وهو ما يتطلب من الأحزاب والفرق النيابية، الأخذ بحكمة برلمانية جيدة، عمادها التشعب بثقافة سياسية جديدة، وممارسة نيابية ناجعة، قائمة على تعزيز حضور الأعضاء، وجودة أعمالهم، ومستوى إسهامهم، في معالجة الانشغالات الحقيقية للشعب. ولهذه الغاية، نجدد التأكيد على وجوب عقلنة الأداء النيابي، بالانطلاق من تجانس النضامين الداخليين للمجلسين، والنهوض بدورهما، في انسجام وتكامل، كمؤسسة واحدة.

هدفها المشترك جودة القوانين، والمراقبة الفعالة، والنقاش البناء، للقضايا الوطنية؛ وخصوصا منها الحكمة الترابية، وتحسين وتعزيز الآليات الديمقراطية والتنمية. + أما على مستوى النائب البرلماني، فإن الانخراط في المسار الإصلاحي، يقتضي منكم أن تتسوا أنكم تمثلون داخل قبة البرلمان الإرادة الشعبية، قبل كل شيء. ومن ثم، فإن عضوية البرلمان ليست امتيازًا شخصيًا، بقدر ما هي أمانة؛ تقتضي الانكباب الجاد، بكل مسؤولية والتزام، على إيجاد حلول واقعية، للقضايا الملحة للشعب. إنها بالأسببية قضايا التعليم النافع، والسكن اللائق، والتغطية الصحية، والبيئة السليمة، وتحفيز الاستثمار، المدر لفرص الشغل، والتنمية البشرية والمستدامة. ولهذه الغاية، يتعين ترسيخ علاقات تعاون إيجابي، بين الجهازين التشريعي والتنفيذي، وبين أغلبية متضامنة، ومعارضة بناءة، في نطاق الاحترام المتبادل، والالتزام المشترك بأحكام الدستور، وبالقيم الديمقراطية، وحرمة المؤسسات، والمصالح العليا للوطن. معشر البرلمانيين المحترمين،

تجسيدا لعزمنا الراسخ على توكيد سلطة الدولة، على دعائم سيادة القانون، وسمو القضاء الفعال؛ فإننا نؤكد على أن المفهوم الجديد للسلطة، الذي أخلقناه، في خطابنا المؤسس له، بالدار البيضاء، في أكتوبر 1999، يظل ساري المفعول. فهو ليس إجراءً صرفيا لمرحلة عابرة، أو مقولة للاستهلاك، وإنما هو مذهب في الحكم، محبوب بالتفعيل المستمر، والالتزام الدائم بروحه ومنصوقه.

كما أنه ليس تصورا جزئيا، يقتصر على الإدارة الترابية؛ وإنما هو مفهوم شامل وملزم لكل سلطات الدولة وأجهزتها، تنفيذية كانت أو نيابية أو قضائية.



لذلك، سيحل خديمك الأول، شعبي العزيز، ساهرل على رعايته، حريصا على حسن تفعيله، من كطرف كل ذي سلطنة، بالآليات القانونية للمتابعة والمحاكمة والجزاء؛ وذلك في كهل القضاء النزيه.

وهنا نؤكد أن السلطنة القضائية، بقدر ما هي مستقلة عن الجهازين؛ التشريعي والتنفيذي، فإنها جزء لا يتجزأ من سلطنة الدولة. فالقضاء مؤتمن على سمو دستور المملكة، وسيادة قوانينها، وحماية حقوق والتزامات المواطنة.

وفي هذا الصدد، نلم على أن حسن تنفيذ مخلصنا، للإصلاح العميق والشامل لمنكومة العدالة، لا ينحص فقط في عمل الحكومة والبرلمان؛ وإنما هو رهين، أساسا، بالأداء المسؤول للقضاة.

وعلى غرار مبادرتنا للمفهوم الجديد للسلطنة، الهادف لحن تدبير الشأن العام، فقد قررنا أن نؤسس لمفهوم جديد لإصلاح العدالة، ألا وهو "القضاء في خدمة المواطن". وإنما نتوخى من جعل "القضاء في خدمة المواطن"، قيام عدالة متميزة بقربها من المتقاضين، وبمساهمة مساهرها وسرعتها، ونزاهة أحكامها، وحدائة هيكلها، وكفاءة وتجرد قضاتها، وتحفيزها للتنمية، والتزامها بسيادة القانون، في إحقاق الحقوق ورفع المكالم.

السيدات والسادة أعضاء البرلمان

في كسرفية مشحونة بتداعيات الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، وسياق وكسني مكسوم بإصلاحات عميقة؛ فإننا نتكسر منكم الانخراط القوي في بلورتها، بتشريعات متقدمة، ومراقبة ناجعة.

+ فعلى مستوى المرحلة الراهنة، يكمل مشروع القانون المالي لكحة قوية في تكريس العمل البرلماني الفعال. فالأمر لا يتعلق بالمناقشة والتصويت، على مجرد موازنة حسابات وأرقام؛ بل بالتجسيد الملموس للاختيارات والبرامج التنموية الكبرى للبلاد.

لذا، يجدر بكم التحلي بروح المسؤولية، والتعاون المشر مع الحكومة، لإيجاد حلول ناجعة، للمعادلة الصعبة، لضرورة الحفاظ على التوازنات الأساسية ودينامية التنمية، في كهل إكراهات محدودية الإمكانيات.



+ أما على المستوى الاستراتيجي، فإن الدفاع عن مغربية صحرائنا، الذي يكل قضيتنا المقدسة، يتطلب منكم جميعاً، التحرك الفعال والموصول، في كافة الجهات والمدافل، المحلية والجهوية والدولية، لإحباط المناورات اليائسة لخصوم وحدتنا الترابية.

كما تقتضي منكم إذكاء التعبئة الشعبية الشاملة، واتخاذ المبادرات البناءة، لكسب المزيد من الدعم لمقترحنا المقدم للحكم الذاتي؛ وذلك في إطار دبلوماسية برلمانية وحرية، متناصفة ومتكاملة مع العمل الناجم للدبلوماسية الحكومية.

وحرصاً منا على إغناء مساهمة البرلمان في المجهود التنموي؛ فإننا ننتصر منكم، الاستفادة المثلى من الآراء الاستشارية الوجيهة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي سيتم تنصيبه، بعون الله، إثر استكمال تركيبته.

كما ندعوكم لإعطاء الأسبقية لإعداد واعتماد القانون - الإطار للبيئة والتنمية المستدامة؛ باعتبارهما عماد ضمان حاضر ومستقبل تقدم بلادنا.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين،

إن عليكم استشعار أن حصيلة عملكم الفردية والحزبية، سيتم تقييمها، في نهاية انتدابكم، على أساس ما تم تحقيقه من إنجازات تنموية ملموسة.

وذلكم هو السبيل القويم، لاستعادة العمل السياسي والبرلماني لنبله، وللأحزاب اعتبارها، للنهوض بدورها الدستوري، في الإسهام في حسن تأهيل وتمثيل المواطنين، وإعداد النخب المؤهلة لتدبير الشأن العام، وكذا التربية على المواطنة المتشعبة، بالغيرة على مقدسات الأمة، والالتزام بقضاياها ومصالحها العليا.

"إن يعلم الله في قلوبكم خيراً يؤتكم خيراً". صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته".